

التقرير الدولي بشأن الحرية الدينية في الأردن لعام 2015

ملخص تنفيذي

يحظر الدستور التمييز على أساس الدين. وينص الدستور على أن الإسلام هو "دين الدولة"، ولكن ينص على حرية ممارسة شعائر الدين وفقاً للعادات والتقاليد المرعية في البلد ما لم يكن ذلك مخالفاً بالنظام العام أو منافياً للأداب. واصلت الحكومة رفضها الاعتراف ببعض الجماعات الدينية، كما واصلت مراقبتها للمواطنين والمقيمين الأجانب المشتبه في قيامهم بتبشير المسلمين بغرض التحول من الإسلام. وقام مسؤولو الأمن في بعض الأحيان بالتحقيق مع المتحولين من الإسلام إلى المسيحية واستجوابهم حول معتقداتهم وممارساتهم الدينية. واجه أعضاء الجماعات الدينية غير المسجلة تمييزاً قانونياً وعقبات إدارية. استمر الملك عبد الله في دعوته للشعب لاحترام ما أسماه بتاريخ البلاد الطويل في مجال التسامح الديني والتعايش المشترك، وأكد على واجب الحكومة في حماية جميع المواطنين وضيوف البلاد بما في ذلك اللاجئين بغض النظر عن الديانة.

أفاد الذين تحولوا من الإسلام إلى المسيحية بتعرضهم للعنف والنبذ والتمييز. كما أفاد أفراد أيضاً أن العلاقات العاطفية بين أشخاص من أديان مختلفة أدت إلى النبذ الاجتماعي، وفي بعض الحالات إلى عداء مستحکم بين أفراد عائلتي الشخصين وإلى أعمال عنف ضد الأفراد.

ناقش السفير الأمريكي وغيره من مسؤولي السفارة قضايا الحرية الدينية مع الحكومة، بما في ذلك حماية حقوق الأقليات الدينية. ودعمت السفارة الأمريكية برامج التبادل الثقافي والتوعية التي تشجع على التسامح الديني. في مارس/أذار عقدت السفارة ثلاثة نقاشات مائدة مستديرة تضمنت الجماعات الدينية غير المعترف بها وناقشت مكافحة العنف والتطرف مع الحفاظ في نفس الوقت على قدرة المواطنين على الممارسة الحرة لمعتقداتهم.

القسم الأول: التوزيع السكاني حسب الإنتماء الديني

تشير تقديرات حكومة الولايات المتحدة إلى أن تعداد السكان يبلغ حوالي 8,1 مليون نسمة (تقديرات يوليو/تموز 2015). ووفقاً لتقديرات حكومة الولايات المتحدة، يشكل المسلمون السنة 97,2 بالمائة من إجمالي السكان، ويشكل المسيحيون 2,2 بالمائة، وسائر الأقليات الدينية معاً تشكل أقل من 1 بالمائة بما في ذلك المسلمون الشيعة، والبهائيون، والدروز. ولا تتضمن تلك التقديرات العمال المهاجرين أو اللاجئين السوريين. أصدرت وزارة العمل 321,000 تصريح عمل للعمال المهاجرين الذين معظمهم من مصر، وجنوب وشرق آسيا، وأفريقيا؛ وعادة ما يكون العمال المهاجرون من أفريقيا وجنوب شرق آسيا من الهندوس أو المسيحيين. يبلغ عدد اللاجئين السوريين، وفقاً لتقديرات الحكومة الوطنية، حوالي 635,000 معظمهم من المسلمين السنة.

يميل المسيحيون للعيش في المناطق الحضرية مثل عمان والفحيص ومادبا.

القسم الثاني: وضع احترام الحكومة للحرية الدينية

الإطار القانوني

JORDAN

يكفل الدستور حرية ممارسة شعائر الدين طبقاً للعادات والتقاليد المرعية في البلد، ما لم تعتبرها الحكومة منافية للأداب أو مُخلّة بالنظام العام. كما ينص الدستور على أنه لا يجوز التمييز بين المواطنين في الحقوق والواجبات على أساس الدين، لكن الدستور ينص أيضاً على أن دين الدولة هو الإسلام وعلى أن يكون الملك مسلماً.

وينص الدستور على أن المحاكم الدينية وحدها دون غيرها هي التي تملك صلاحية النظر في جميع الأمور المتعلقة بالأحوال الشخصية، بما في ذلك الدين والزواج والطلاق وحضانة الأطفال والإرث. يخضع المسلمون للولاية القضائية للمحاكم الشرعية إلا في الحالات التي تتم معالجتها بشكل صريح عن طريق تشريع الأحوال المدنية. حيث تنظر محاكم الشريعة الإسلامية في قضايا الأحوال الشخصية والمسائل العائلية التي يكون فيها أحد الطرفين مسلماً والطرف الآخر غير مسلم وتبت في تلك القضايا وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية.

أما المسائل المتعلقة بالأحوال الشخصية لغير المسلمين الذين تعترف الحكومة رسمياً بدينهم فهي تحت ولاية المحاكم القضائية الخاصة بالطوائف الدينية. هناك ست محاكم من هذا النوع هي: محاكم الروم الأرثوذكس، والروم الكاثوليك، والملكيين الكاثوليك، والأرمن الأرثوذكس، والأقباط، والسريان الأرثوذكس، والأنجليكانيين. ووفقاً للقانون، يحق للطوائف المعترف بها التي ليس لديها محاكم خاصة أن ترفع قضاياها أمام المحاكم المدنية، والتي يتعين، من حيث المبدأ، أن تبت فيها تبعاً للأحكام والمعتقدات الخاصة بطوائف الأطراف المتقاضية. لا توجد محاكم للملحدين أو لأعضاء المجموعات الدينية غير المعترف بها مثل البهائية. يتعين على هؤلاء الأفراد طلب المثل أمام المحاكم المدنية للبت في قضاياهم. ولا توجد أحكام قانونية بشأن الزواج أو الطلاق المدني لأعضاء الطوائف الدينية غير المعترف بها.

لا يحظر الدستور والقانون المسلمين صراحة من التحول إلى دين آخر، وليس هناك أية عقوبات بموجب القانون المدني للقيام بذلك. ومع ذلك، فعن طريق منح الأولوية للشريعة الإسلامية، التي تمنع المسلمين من التحول إلى دين آخر، تحظر الحكومة على نحو فعال التحول من الإسلام والتبشير بين المسلمين على حد سواء. ويمكن أن يتعرض الأفراد الذين يقومون بتبشير المسلمين إلى الملاحقة القضائية من جانب محكمة أمن الدولة وفقاً لأحكام قانون العقوبات بتهمة "التحريض على الفتنة الطائفية" أو "الإضرار بالوحدة الوطنية".

ولا تعترف محاكم الشريعة بخضوع المتحولين من الإسلام لسلطة القوانين الدينية لطائفتهم الجديدة في الأمور المتعلقة بالأحوال الشخصية. وبموجب الشريعة الإسلامية، يعتبر هؤلاء المتحولون مسلمين وينظر إليهم على أنهم مرتدون. ويجوز لأي فرد من أفراد المجتمع تقديم شكوى الردة ضد هؤلاء الأفراد. في الحالات التي تبت فيها محكمة الشريعة الإسلامية، يمكن للقضاة فسخ عقود زواج المتحولين ونقل حضانة الأطفال إلى أحد أفراد عائلة مسلمة، غير الأبوين، أو اعتبار الأطفال "تحت وصاية الدولة" ونقل حقوق الملكية للفرد المتحول إلى أفراد عائلة مسلمة.

لا يسمح بالزواج بين امرأة مسلمة ورجل غير مسلم، وبالتالي يجب على الرجل اعتناق الإسلام لكي يعتبر الزواج قانونياً بموجب الشريعة. إذا تحولت امرأة مسيحية إلى الإسلام في أثناء زواجها من رجل مسيحي،

JORDAN

فيجب أن يتحول زوجها أيضاً كي يبقى زواجهما قانونياً. وإذا حصل طلاق بين زوج مسلم وزوجة غير مسلمة، تفقد الزوجة حضانة الأطفال عند بلوغهم السابعة من العمر.

وتحكم الشريعة جميع الأمور المتعلقة بقانون الأسرة فيما يتعلق بالأفراد المسلمين أو بأولاد رجل مسلم. ويعتبر الأطفال القصر للمواطنين الذكور الذين يعتنقون الدين الإسلامي مسلمين وغير مسموح لهم قانونياً الرجوع إلى عقيدة آبائهم السابقة أو ترك الإسلام واعتناق أي دين آخر. أما الأبناء البالغون لرجل تحول إلى الإسلام فيصبحون، بحسب الشريعة، غير مؤهلين للإرث من والدهم ما لم يتحولوا هم أيضاً عن دينهم ويعتنقوا الإسلام. ويخضع جميع المواطنين، بمن فيهم غير المسلمين، لأحكام الشريعة الإسلامية فيما يتعلق بالإرث، إن كان دينهم لا يشمل على نصوص قانونية مماثلة تتعلق بالإرث، أو إن كانت الحكومة لا تعترف بدينهم.

يمكن لغير المسلمين اعتناق الإسلام أو التحول من مذهب غير إسلامي معترف به إلى مذهب آخر.

يحظر القانون طبع ونشر مواد إعلامية تهين "مؤسسي الأديان أو الأنبياء" أو تفترى عليهم، كما يحظر أيضاً المواد التي يعتبر أنها تحقر "أياً من الأديان التي يكفل الدستور حماية حريتها" ويفرض على المخالفين غرامة تصل إلى 20,000 دينار (28,250 دولار).

هناك 11 طائفة مسيحية معترف بها رسمياً وفقاً للقانون: الروم الأرثوذكس، والروم الكاثوليك، والأرمن الأرثوذكس، والروم الملكيون الكاثوليك، والانجليكانيون، والمارونيون الكاثوليك، واللوثريون، والسرمان الأرثوذكس، والأدفنتست السبتيون، والعنصرة الموحدة، والأقباط. وهناك خمس طوائف مسيحية لا تعترف بها الحكومة كطوائف دينية ولكنها مسجلة كجمعيات، وهي: الكنيسة الإنجيلية الحرة، والكنيسة الناصرية، وجماعات الله، والتحالف المسيحي التبشيري، والكنائس المعمدانية. ولا يُعترف بكنيسة يسوع المسيح لقيديسي الأيام الأخيرة (المورمون) وشهود يهوه، وهم ليسوا مسجلين كجمعيات دينية.

ولتحديد إمكانية تسجيل أو الاعتراف بالجماعات المسيحية، يجتمع رئيس الوزراء مع مجلس رؤساء الكنائس، وهو عبارة عن هيئة استشارية حكومية، ومع وزير الداخلية. وتعتمد الحكومة أيضاً المعايير التالية لدى النظر في الاعتراف بجماعات مسيحية: يتعين ألا تكون الجماعة متناقضة مع طبيعة الدستور أو الأخلاق العامة أو العادات أو التقاليد المرعية؛ كما يتعين أن يعترف بها مجلس كنائس الشرق الأوسط؛ ويتعين ألا يكون مذهب تلك الجماعة متعارضاً مع الدين الوطني؛ كما يتعين أن يكون للجماعة أتباع من مواطني البلد.

ويجب أن تحصل المؤسسات الدينية على الاعتراف الرسمي للحصول على ترخيص بامتلاك الأرض وإقامة الطقوس كطقوس الزواج. لا تتلقى المؤسسات الدينية غير الإسلامية المعترف بها دعماً مالياً، لكنها معفاة من الضرائب. يحصل أعضاء الطوائف المسيحية غير المسجلة على شهادات زواج الكنيسة الأنجليكانية، يأخذونها بعد ذلك إلى مكتب الأحوال المدنية للحصول على شهادات زواجهم المصادق عليها من طرف الحكومة.

ويتم تسجيل المؤسسات الدينية بوصفها جمعيات ويحق لها امتلاك العقارات. يجب أن تحصل الجماعات المسجلة كجمعيات على موافقة الحكومة على ميزانياتها وأي تمويل أجنبي، وإبلاغ الحكومة عن لوائحها

JORDAN

الداخلية وأعضاء مجلس الإدارة. تفتقر جماعات مثل شهود يهوه، غير المسجلة كجماعات إلى الوضع القانوني، ولا يمكنها القيام بمهام إدارية أساسية مثل فتح حسابات مصرفية، أو شراء عقارات، أو تعيين موظفين. وغالباً ما تعين هذه المجموعات شخصاً للقيام بهذه الوظائف.

ولم تطالب الحكومة بتسجيل الجماعات الدينية بين اللاجئين.

توفر المدارس الحكومية التعليم الديني الإسلامي كجزء من المنهاج الوطني الأساسي، مع أنه يسمح للتلاميذ غير المسلمين بعدم حضور حصص الدين الإسلامي. ويكفل الدستور للطوائف الدينية حق إنشاء المدارس "شريطة أن تلتزم بالأحكام العامة للقانون، وأن تخضع لسلطة الحكومة في المسائل المتعلقة بمناهجها الدراسية وتوجهاتها." ويجب على المؤسسات الدينية، حتى تتمكن من إدارة مدرسة، أن تحصل على إذن من وزارة التربية والتعليم، مما يضمن تلبية المناهج للمعايير الوطنية، ولكن وزارة التربية والتعليم لا تشرف على حلقات الدراسة الدينية في المعاهد الدينية. في عدة مدن، تدير الطوائف المسيحية - بما فيها طائفة المعمدانين، والأرثوذكس، والطائفة الأنجليكانية، والروم الكاثوليك - مدارس خاصة، ويمكنها تقديم فصول دراسية عن المسيحية. وتلك المدارس مفتوحة أمام أتباع جميع الأديان.

يعين مجلس القضاء الشرعي قضاة الشرع، في حين تقوم كل جماعة دينية غير إسلامية معترف بها باختيار هيكل وأعضاء المحكمة الخاصة بها. ينص القانون على وجوب مصادقة مجلس الوزراء على الإجراءات الخاصة بكل محكمة كنسية مسيحية، ويجب الموافقة على جميع الترشيحات القضائية بموجب مرسوم ملكي.

يتألف مجلس رؤساء الكنائس من رؤساء 11 كنيسة مسيحية معترف بها رسمياً، ويعمل كهيئة إدارية لتسيير المعاملات الرسمية للمنظمات المسيحية، مثل إصدار تراخيص العمل ورخص الأراضي بالتنسيق مع الوكالات الحكومية. ويتعين أيضاً على الطوائف المسيحية غير المعترف بها، بالرغم من عدم وجود ممثلين لها في المجلس، تصريف أعمالها مع الحكومة عن طريق المجلس.

ويتطلب القانون تحديد الانتماء الديني على بطاقات الهوية الوطنية والوثائق القانونية، بما في ذلك على شهادات الزواج وال الميلاد، ولكن ليس على وثائق السفر، كجوازات السفر. وتحدد بطاقات الهوية الوطنية ووثائق التعريف القانونية الأفراد إما كمسيحيين أو مسلمين ولكنها لا تذكر طوائفهم على وجه التحديد. وعادة ما يتم تسجيل الملحدين واللا دينيين عن طريق الإنتماءات الدينية لعائلاتهم. وغير مسموح للمتحولين من الإسلام إلى المسيحية بتغيير البيانات الخاصة بدينهم على بطاقات التعريف لأن التحول من الإسلام غير مسموح به بحسب الشريعة. ولكن يجوز للمتحولين من المسيحية إلى الإسلام تغيير دينهم على وثائق التعريف الخاصة بهم.

ووفقاً للقانون يتم الاحتفاظ في البرلمان بحصة المسيحيين البالغة تسعة مقاعد من أصل 150 مقعداً. ويحق لهم التنافس للحصول على 27 مقعداً محجوزة لقائمة المرشحين الوطنيين. ولا يحق للمسيحيين الترشح للحصول على باقي المقاعد البالغ عددها 114. ولا يتم تخصيص أية مقاعد للأقليات الدينية الأخرى. ويُعتبر الدروز مسلمين وفقاً لتصنيف الحكومة، مما يتيح لهم تولي مناصب في الدولة.

ممارسات الحكومة

JORDAN

استمرت الحكومة في وضع عقبات أمام التحول من الإسلام. وعلى الرغم من أن الدستور والقانون المدني لا يحظران التحول الديني، إلا أن المتحولين إلى المسيحية من الإسلام أفادوا بتعرضهم أحياناً للإستجواب من قبل موظفي الأمن حول معتقداتهم وممارساتهم الدينية. وأفاد بعض المتحولين أنهم يمارسون العبادة سرّاً لتجنب التدقيق من جانب مسؤولي الأمن.

تشرف وزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية على المؤسسات الإسلامية وعلى تشييد المساجد. كما أنها تعين الأئمة وتدفع رواتب موظفي المساجد وتدير مراكز تدريب رجال الدين المسلمين وتقدم دعماً مالياً لنشاطات معينة ترعاها المساجد. راقبت الحكومة الخطب في المساجد وطلبت من الخطباء الكف عن التعليقات السياسية التي اعتقدت الحكومة أنها قد تثير القلاقل والاضطرابات الاجتماعية أو السياسية. وتعرض الأئمة الذين خالفوا هذه القواعد لغرامات مالية واحتمال منعهم من إلقاء الخطب. إلا أنه كان هناك مساجد غير رسمية في مدن عدة لا تزال تعمل خارج سيطرة وزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية، وهناك أيضاً أئمة غير معينين من الحكومة، يقومون بالوعظ بدون إشراف وزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية.

وأفادت تقارير أن أعضاء الطوائف غير الإسلامية الذين قاموا بتبشير المسلمين تعرضوا أحياناً للتهديد بالإعتقال لانتهاك النظام العام. وفي حالة واحدة، تم ترحيل أحد الرعايا الأجانب، ويرجع ذلك، جزئياً، إلى تبشير المسلمين.

وللتحضير للامتحانات الحكومية، يتعين على الطلاب غير المسلمين في المدارس العامة والخاصة حفظ آيات من القرآن كجزء من منهج اللغة العربية. وواصل بعض المواطنين التأكيد بأن مناهج المدارس العامة لا تعزز التنوع الديني والتسامح بطريقة فعالة، كما تضمنت أمثلة سلبية يمكن أن ينجم عنها أحداث عنف ضد غير المسلمين. صرحت وزارة التربية والتعليم بأنها تواصل مساعيها لتتقيح مناهج العلوم الاجتماعية بما يتسق مع مبادئ الدستور، والتي تتضمن احترام آراء الآخرين والتعددية.

ولم يتضمن المنهاج المدرسي الوطني، بما في ذلك مواد حول ثقافة التسامح، المحرقة اليهودية (الهولوكوست) ولم تقم الحكومة بالرد علناً على مواد معادية للسامية في وسائل الإعلام.

لا زالت الحكومة لا تعترف بالعقيدة البهائية، ولكنها لا تفرض أية قيود على الممارسة الدينية. وقالت الطائفة البهائية أنها واجهت تمييزاً رسمياً. وقد سجلت الحكومة البهائيين، على وجه الخصوص، كمسلمين على وثائق التعريف الرسمية، وتركت الخانة المخصصة للدين فارغة، أو وضعت فيها خطوطاً أفقية صغيرة. وقد انطوى هذا الإجراء على تبعات من حيث شرعية بعض عقود الزواج، لأن المرأة المسجلة على أنها مسلمة لم يسمح لها بالزواج من رجل غير مسلم؛ وعليه لا يمكن لرجل بهائي لم يُشر رسمياً إلى دينه الزواج من امرأة بهائية مسجلة خطأً كمسلمة. وقد اعتبر الطفل المولود لأب غير مسلم وأم بهائية مسجلة خطأً كمسلمة طفلاً غير شرعي بموجب الشريعة بحسب تطبيق الحكومة للشريعة. ولم يتم إصدار شهادة ميلاد لمثل هؤلاء الأطفال ولم يتم إدراجهم بدفتر العائلة (وهو سجل وطني يصدر لكل رب أسرة) وبالتالي لم يتمكنوا من الحصول على الجنسية أو التسجيل في المدارس.

JORDAN

لم تقم محاكم الشريعة ولا سائر المحاكم الدينية المعترف بها بإصدار شهادات زواج بهائية، وهي مطلوبة لنقل الجنسية إلى زوج أجنبي أو زوجة أجنبية للتسجيل في التأمين الصحي الحكومي والضمان الإجتماعي. ولا تعترف دائرة الأحوال المدنية والجوازات رسمياً بالزيجات التي تعقدتها المجالس البهائية، لكنها أصدرت دفاتر عائلية للبهائيين أتاحت لهم تسجيل أبنائهم، فيما عدا حالات الزواج بين رجل بهائي وامرأة بهائية مسجلة بالخطأ على أنها مسلمة.

ولم تعترف الحكومة رسمياً بمدارس البهائيين ولا بآماكن عبادتهم. وكانت هناك مقبرتان بهائيتان معترف بهما ومسجلتان بإسم العقيدة البهائية. ولم يتمكن البهائيون من تسجيل ممتلكات أخرى تحت إسم العقيدة البهائية. ووفقاً لمصادر بهائية، قاموا بتسجيل الممتلكات بأسماء أفراد بهائيين كبديل عن ذلك. واستخدام هذا النهج يعني إلزام البهائيين بدفع رسوم تسجيل عند نقل الملكية العقارية من شخص إلى آخر عند وفاة المالك المسجل، وقد صرح أعضاء الطائفة البهائية بأن هذا الإجراء يشكل أعباء مالية كبيرة.

وقد سجلت الحكومة الدروز كمسلمين في بطاقات الهوية الوطنية، أو دفاتر العائلة حيث يتم عادة تحديد الجماعة الدينية التي ينتمي إليها حامل الهوية. ومارس الدروز شعائرهم الدينية في المساجد وفي قاعات اجتماعية تعود للطائفة الدرزية. وسُمح للدروز بممارسة العبادة الدينية بحرية ولم ترد أية تقارير عن التدخل أو المضايقة من جانب ضباط الأمن.

استمر بعض القادة المسيحيين في ملاحظة وجود ضباط أمن بملابس مدنية خارج كنائس بعض الطوائف المسيحية، الأمر الذي وصفه بعض القادة على أنه محاولة لتوفير المزيد من الأمن لأعضاء الكنيسة إنما بطريقة مميزة. وقد صرح بعض قادة الكنائس بأنهم يقدررون وجود ضباط الأمن في الكنائس لتوفير حماية أمنية إضافية لأعضاء الكنائس خلال الأعياد الدينية والمناسبات الكبرى.

ووفقاً لوزارة العدل وتصريحات القادة الدينيين، قام أحياناً أعضاء المجموعات الدينية ممن لم يكن لدى مجموعاتهم حالات طلاق دينية معترف بها قانوناً بالتحول من طائفتهم إلى طائفة مسيحية أخرى أو اعتنقوا الإسلام للحصول على طلاق قانوني. وصرح كبار مسؤولي دائرة العدل بأنه مسؤول عن التأكد من أن الراغبين في ترك المسيحية واعتناق الإسلام ليس لديهم قضايا طلاق معلقة للبت فيها أمام المحاكم المسيحية وذلك للحيلولة دون استخدام التحول الديني لغرض واحد فقط وهو الحصول على طلاق قانوني بدون المثول أمام محكمة مسيحية.

وقد عبر بعض القادة المسيحيين عن قلقهم بأن مجلس رؤساء الكنائس لا يعقد اجتماعات منتظمة ويفتقر إلى القدرة على تحقيق إدارة فعالة ومنصفة لشؤون الطوائف المسيحية المعترف بها وغير المعترف بها على حد سواء. وعارضت بعض الكنائس المسيحية الراسخة الإعراف بالمجموعات الإنجيلية الجديدة.

شغل المسيحيون مناصب وزارية في مجلس الوزراء؛ وفي حين خصصت الحكومة بعض المناصب في المستويات العليا من الجيش للمسيحيين، إلا أن المسلمين تولوا جميع المراكز الأمنية الرفيعة. وسمحت الحكومة لأعضاء القوات المسلحة غير المسلمين بممارسة شعائرهم الدينية.

JORDAN

طالب الملك عبد الله المواطنين باحترام ما أسماه تاريخ البلاد الطويل في التسامح الديني والتعايش المشترك بعد عرض فيديو على الإنترنت يتضمن تعليقات اجتماعية مثيرة للجدل، بما في ذلك تلميحات جنسية، مما أدى إلى موجة من التعليقات تضمنت خطاباً طائفياً متزايداً ضد المالك المسيحي لوكالة الإعلام. وقد أكد تصريح الملك على واجب الحكومة في حماية جميع المواطنين وضيوف البلد، بما في ذلك اللاجئين، بصرف النظر عن دياناتهم. وقد أصبحت التعليقات قليلة بعد تصريح الملك.

القسم الثالث: وضع احترام المجتمع للحرية الدينية

أفاد قادة الكنائس بوجود أحداث عنف منزلي وتمييز ضد المتحولين دينياً و ضد أفراد على علاقة عاطفية بأفراد من أديان مختلفة.

وأفاد بعض الأشخاص الذين تحولوا عن الإسلام والمسيحية بأنهم يواجهون نبذاً اجتماعياً متواصلًا وتهديدات ومراقبة حكومية واعتداءات جسدية وشفوية من عائلاتهم ومن زعماء دينيين. وأفادت تقارير أن بعض المتحولين من الإسلام إلى المسيحية مارسوا العبادة سرًا خوفاً من الوصمة الاجتماعية التي يواجهونها بوصفهم متحولين دينياً.

كما أفاد مواطنون أيضاً أن العلاقات العاطفية بين أشخاص من أديان مختلفة أدت إلى النبذ الاجتماعي، وفي بعض الحالات، إلى عداء مستحکم مستمر بين أفراد عائلتي الشخصين وإلى أعمال عنف ضد الأفراد.

وفي بعض الأحيان أظهرت رسوم كاريكاتورية ومقالات وتصريحات علنية لسياسيين صوراً سلبية عن اليهود و خلطت بين المشاعر المعادية لإسرائيل وتلك المعادية للسامية. في 17 نوفمبر/تشرين الثاني، استضافت قناة رؤيا التلفزيونية صحفياً رسم رسماً كاريكاتورياً يُظهر أنماطاً معادية للسامية، وذكر أن اليهود هم "أم الإرهاب".

صرح قادة دينيون من جميع العقائد بوجود تعاون متزايد بين الجماعات الدينية وفقاً للمبادرات بين الأديان. ولأول مرة، تم إشراك البهائيين في المؤتمرات متعددة الأديان، والاحتفالات الدينية، وأسبوع الوئام العالمي بين الأديان.

القسم الرابع: سياسة الحكومة الأمريكية

أثار السفير الأمريكي وغيره من مسؤولي السفارة مع المسؤولين الحكوميين على جميع المستويات، بمن فيهم وزير الأوقاف، القضايا بين الأديان مثل حقوق الأقليات الدينية وتضمين موضوعات التسامح بين الأديان في المناهج الدراسية. كما عقد السفير أيضاً اثنين من نقاشات المائدة المستديرة مع علماء المسلمين والقادة المسيحيين من كل الطوائف المعترف بها وغير المعترف بها. وفي مناقشات المائدة المستديرة، شجع السفير على فتح حوار أكبر بين الأديان، وحماية حقوق الأقليات الدينية، وتعزيز التسامح بين الأديان في النظام التعليمي للبلد. كما اجتمع مسؤولو السفارة على نحو متكرر مع قادة وأعضاء الطوائف الدينية المختلفة، بما في ذلك مجموعات غير معترف بها، ومتحولون دينيون، ومنظمات دينية خاصة ومؤسسات متعددة الأديان، لمناقشة وجهات نظرهم حول الحرية الدينية في البلد ومدى قدرتهم على ممارسة شعائرهم الدينية بحرية.

JORDAN

استمرت السفارة في رعاية علماء الدين الوطنيين، والمعلمين، والقادة داخل إطار برامج التبادل مع الولايات المتحدة الأمريكية. وقد تم تصميم البرامج لتعزيز التسامح وتحقيق مستوى فهم أفضل للحرية الدينية بوصفها حقاً أساسياً من حقوق الإنسان ومصدراً للإستقرار.

وفي مارس/آذار، عقدت السفارة نقاش مائدة مستديرة في المعهد الملكي للدراسات الدينية ضم حوالي 20 ممثلاً من مختلف المؤسسات الدينية في جميع أنحاء البلد، بالإضافة إلى أكاديميين وغيرهم من الباحثين في هذا المجال. وقد تركزت المناقشات على كيفية تعاون القادة الدينيين من مختلف العقائد والعمل معاً لمكافحة العنف والتطرف، وفي نفس الوقت الحفاظ على قدرتهم على ممارسة شعائرهم الدينية بحرية.